

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٨٤٧

الاثنين، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٢١، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيد شرينغال	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إستونيا	السيد ليباند
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ميغيل
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيدة غسري
	فييت نام	السيدة ترا فيونغ نغيون
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة هايمرباك
	النيجر	السيد أوغي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية

21-23700 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد (فينسلاند)

السيد فينسلاند (*تكلم بالإنكليزية*): مر أكثر من ثلاثة أشهر منذ التصعيد المميت بين إسرائيل والمقاتلين في غزة، ولا يزال الوضع متوترا. واستجابة لذلك، تواصل الأمم المتحدة إشراك جميع الأطراف في الحفاظ على الهدوء وتقديم المساعدة العاجلة لسكان غزة.

في ١٩ آب/أغسطس، أعلنت دولة قطر عن تبرع قدمته إلى الأمم المتحدة بمبلغ ٤٠ مليون دولار يُدفع على مدى أربعة أشهر لتقديم مساعدة نقدية لنحو ١٠٠ ٠٠٠ أسرة محتاجة في غزة. وأرحب بمساهمة قطر في دعم الأسر الضعيفة، والتي تأتي بالإضافة إلى مبلغ ١٠ ملايين دولار شهريا تقدمه قطر بالفعل لبرنامج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في شكل عملية دعم الوقود لتغذية محطة توليد الكهرباء في غزة. وهذان الجهدان مجتمعان حيويان لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية المزرية في قطاع غزة.

جاء هذا الدعم في أعقاب النداء الإنساني الذي وجهه الأمم المتحدة في أيار/مايو ودعوته إلى المجتمع الدولي، في الاجتماع التقني للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين في تموز/يوليه، للعمل مع السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة على تنفيذ برنامج قوي للمعونة الإنسانية والانتعاش في قطاع غزة. وتم وضع ذلك البرنامج بالتواصل الكامل مع السلطة الفلسطينية. وبما أن الأمم المتحدة على وشك تنفيذ برنامج المساعدة النقدية للأسر المحتاجة، أود أن أشكر حكومة قطر على دعمها السخي لتلك البرامج، وأشكر السلطة الفلسطينية على دعمها لها.

بالإضافة إلى ذلك، تم جمع نحو ٤٥ مليون دولار من المبلغ المطلوب وهو ٩٥ مليون دولار استجابة للنداء الإنساني العاجل الذي أطلقته الأمم المتحدة، وتمت تعبئة مبلغ إضافي قدره ٥٥ مليون دولار لدعم الاستجابة الإنسانية على نطاق أوسع. مرة أخرى أشكر المانحين على دعمهم السخي، مع التأكيد مجددا على الحاجة الملحة إلى مزيد من المساهمات.

فيما يتعلق باستمرار العنف في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق مقاتلون في غزة بالونات حارقة في مناسبات متعددة، وأطلقوا صاروخا واحدا باتجاه إسرائيل. وتم اعتراض الصاروخ، ولم يتسبب في وقوع أي أضرار، في حين تسببت البالونات في عدة حرائق في مناطق حول قطاع غزة. وردا على ذلك، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي نحو ٣٧ صاروخا على أهداف لحماس، مما أسفر عن أضرار ولكن دون وقوع إصابات.

بلغت التوترات على طول محيط غزة ذروتها في ٢١ آب/أغسطس، عندما شارك مئات الفلسطينيين في مسيرة نظمتها الفصائل الفلسطينية. وخلال المظاهرة، اقترب مئات الأشخاص من السياج الأمني وألقوا الحجارة، وأُبلغ عن قيامهم بتفجير أجهزة متفجرة مرتجلة باتجاه أفراد الأمن الإسرائيليين. وأطلقت القوات الإسرائيلية النار على متظاهرين فلسطينيين، مما أسفر عن إصابة ٥١ فلسطينيا، من بينهم ٢٥ طفلا، معظم الإصابات بسبب الذخيرة الحية. وتُوفي بعد ذلك رجل فلسطيني وصبي فلسطيني يبلغ من العمر ١٢ عاما متأثرين بجراحهما. وأطلق فلسطيني النار على جندي إسرائيلي وتوفي فيما بعد متأثرا بجراحه. وفي ذلك المساء، شنت إسرائيل ست غارات جوية انتقامية على أماكن قالت بأنها مواقع عسكرية لحماس في غزة.

في ٢٥ آب/أغسطس، أدت مظاهرة أخرى بالقرب من السياج الأمني شرق خان يونس إلى اشتباك آخر بين الفلسطينيين وقوات

الأمن الإسرائيلية. وأصيب ١٤ فلسطينيا بجروح، من بينهم خمسة باستعمال الذخيرة الحية.

وأكرر التأكيد على أنه يجب بتاتا عدم استهداف الأطفال أو تعريضهم للأذى، وأدعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس، وتجنب الاستفزازات عند السياج، وإبقاء الاحتجاجات سلمية.

أسفرت الاشتباكات والهجمات وعمليات التفتيش والاعتقال وغيرها من الحوادث في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك في المنطقة ألف، عن مقتل تسعة فلسطينيين، من بينهم طفلان، وإصابة أكثر من ٢٨٠ فلسطينيا، بما في ذلك باستعمال الذخيرة الحية، أو، في الأغلبية الساحقة من تلك الحالات، بالرصاص المطاطي. وأصيب أحد أفراد الأمن الإسرائيليين خلال تلك الأحداث.

ووقعت اشتباكات شبه يومية بالقرب من قرية بيتا في شمال الضفة الغربية في سياق احتجاجات ضد البؤرة الاستيطانية القريبة من موقع إيفياتار الذي تسيطر عليها قوات الأمن الإسرائيلية بعد أن أخلى المستوطنون الموقع في تموز/يوليه. وخلال أكثر من ١٠٠ يوم من الاحتجاجات، قُتل سبعة فلسطينيون وجُرح ٩٧٢ آخرون على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية، وقُتل شخص واحد وجُرح ٢٢٦ آخرون خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

في ٢٧ تموز/يوليه، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية الرصاص على رجل فلسطيني بالقرب من بيتا وأردته قتيلا. ووفقا لرواية القوات الإسرائيلية، تقدم الرجل نحو جنود إسرائيليين وكان يحمل جسما مشبوها وتجاهل الطلقات التحذيرية. وشوهد الرجل، الذي قيل إنه يعمل سباكا، على شريط فيديو وهو يحمل مفتاح أنابيب بالقرب من مضخة مياه قبل وقت قصير من إطلاق النار عليه. وقالت السلطات الاسرائيلية إنها فتحت تحقيقا في الحادث. وفي ٦ آب/أغسطس، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية فلسطيني آخر بالذخيرة الحية في قرية بيتا خلال اشتباكات مع تلك القوات.

وفي ٢٨ تموز/يوليه، قتل صبي فلسطيني يبلغ من العمر ١١ عاما في قرية بيت أومر بعد أن أطلقت قوات الأمن الاسرائيلية النار على السيارة التي كان يستقلها مع والده وإخوته. وفتحت السلطات الاسرائيلية تحقيقا في الحادث. وفي اليوم التالي، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية رجلا فلسطينيا يبلغ من العمر ٢٠ عاما وسط اشتباكات خلال جنازة الصبي.

وفي ٣ آب/أغسطس، أصيب ستة فلسطينيين بجروح خلال تبادل لإطلاق النار مع قوات الأمن الإسرائيلية في مخيم جنين للاجئين، في المنطقة ألف من الضفة الغربية، بمن فيهم رجل يبلغ من العمر ٢٥ عاما، توفي فيما بعد متأثرا بجراحه. وفي ١٦ آب/أغسطس، قتل أربعة فلسطينيين وأصيب آخر بالذخيرة الحية في تبادل لإطلاق النار مع قوات الأمن الإسرائيلية خلال عملية تفتيش إسرائيلية في المخيم.

وفي ٢٤ آب/أغسطس، قتلت القوات الإسرائيلية صبيا يبلغ من العمر ١٥ عاما بالذخيرة الحية أثناء عملية اعتقال في مخيم بلاطة للاجئين بنابلس. ووفقا لمسؤولين إسرائيليين، كان الصبي يهدد بإلقاء جسم كبير على أفراد قوات الأمن الإسرائيلية. غير أن الشهود يعترضون على الرواية ويقولون إن أفراد قوات الأمن الإسرائيلية أطلقوا النار على الصبي في رأسه من مسافة بعيدة إلى حد ما.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصيب ستة فلسطينيين، من بينهم امرأة وطفل، في خمسة حوادث عنف ضلع فيها مستوطنون إسرائيليون. ونفذ الفلسطينيون هجوما على مستوطنين إسرائيليين ومدنيين آخرين أسفرت عن إصابة خمسة أشخاص وأضرار بالممتلكات.

وفي ١٧ آب/أغسطس، تعرض صبي فلسطيني يبلغ من العمر ١٥ عاما لهجوم في شمال الضفة الغربية، قامت خلاله مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين باختطاف الصبي وربطه بشجرة والاعتداء عليه بوحشية وإصابته إصابات قطعية وحرقه. وفي نهاية المطاف، سلم الصبي، الذي فقد وعيه، إلى سيارة إسعاف فلسطينية. ويساورني قلق عميق إزاء هذا العمل الشنيع، وأتوقع من السلطات الإسرائيلية أن تجري تحقيقا سريعا وشاملا وشفافا وأن تكفل محاسبة الجناة.

ويساورني القلق إزاء استمرار الخسائر المأساوية في الأرواح والإصابات الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأشير إلى أن

عنف المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين متكرر في تقريري إلى المجلس. ويجب اتخاذ المزيد من التدابير لضمان وفاء إسرائيل بالتزامها بحماية المدنيين الفلسطينيين من العنف، بما في ذلك من جانب المستوطنين الإسرائيليين، والتحقيق مع المسؤولين عن هذه الهجمات ومحاسبتهم. وأكرر التأكيد على أن قوات الأمن يجب أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن تستخدم القوة الفتاكة فقط عندما يكون ذلك أمرا لا مفر منه تماما من أجل حماية الأرواح.

وفي حادثة مثيرة للقلق وقعت في ١٤ آب/أغسطس، أثناء الاحتجاجات في قرية بيتا، أضرم الفلسطينيون النار في نجمة داود تتضمن صورة للصليب المعقوف. ومثل هذه المظاهر لمعاداة السامية غير مقبولة. وأحث جميع الأطراف على الامتناع عن التحريض والأعمال الاستفزازية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والمدافعون عن حقوق الإنسان يواجهون قيودا على حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. وفي ٢٩ تموز/يوليه، أفادت التقارير بأن قوات الأمن الإسرائيلية قامت بتفتيش مكاتب مركز بيسان للبحوث والإنماء والمنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال – فلسطين في رام الله وصادرت معدات. وفي ٢١ آب/أغسطس، اعتقلت قوات الأمن الفلسطينية ٢٣ شخصا في رام الله لمشاركتهم في مظاهرة مخطط لها، معظمهم قبل بدء الاحتجاج. وكان العديد من المعتقلين مدافعين معروفين عن حقوق الإنسان ومحامين وصحفيين وناشطين سياسيين. وأطلق سراح جميع المحتجزين في وقت لاحق.

وأدعو إسرائيل إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الحق في حرية تكوين الجمعيات وضمان حماية منظمات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة من الأعمال التعسفية. كما أحث السلطة الفلسطينية على الوقف الفوري لاعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والناشطين بتهم تمس ممارسة حرية التعبير.

واستمرت عمليات الهدم والمصادرة الإسرائيلية للمنازل الفلسطينية وغيرها من المباني طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وبشكل عام، هدمت السلطات الإسرائيلية ٨١ مبنى مملوكًا لفلسطينيين في المنطقة (ج) و ٢٢ في القدس الشرقية واستولت عليها أو أجبرت أصحابها على هدمها – مما أدى إلى تشريد ١٦٥ فلسطينيًا، بينهم ٣٣ امرأة و ٩٨ طفلًا. ونفذت عمليات الهدم بسبب عدم وجود تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل، وهو أمر يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليه. وفي ٤ آب/أغسطس، تم الاستيلاء على ١٧ مبنى في المجتمع البدوي في إبزيق في غور الأردن، مما أدى إلى تشريد ٢٧ شخصا، من بينهم ١٩ طفلا. وقد تمت المصادرة بسبب موقع المجتمع في "واحدة من مناطق إطلاق النار" التي أعلنتها إسرائيل.

وفي ٢ آب/أغسطس، عقدت المحكمة العليا في إسرائيل جلسة للنظر في طلب استئناف تقدمت به أربع أسر فلسطينية تواجه الطرد في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية. واقترح القضاة حلا وسطا لم يتم الاتفاق عليه، وأرجئت الجلسة من دون تحديد موعد للانعقاد من جديد. وفي ١٥ آب/أغسطس، أجلت المحكمة العليا عمليات إخلاء عدة أسر فلسطينية أخرى تعيش في منطقة حي الشيخ جراح نفسها، إلى حين البت في طلبها استئناف قرار إخلائهم. وفي ١١ آب/أغسطس، جمدت محكمة الشؤون المحلية في القدس هدم عشرات المباني في جزء البستان من حي سلوان حتى ١٠ شباط/فبراير ٢٠٢٢، في انتظار مناقشات التخطيط الجارية. وأحث إسرائيل على وقف هدم الممتلكات الفلسطينية والاستيلاء عليها في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وبالعودة إلى الحالة في غزة، ألاحظ تخفيفا تدريجيا وجزئيا للقيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على التنقل. وفي ٢٩ تموز/يوليه، تم توسيع منطقة الصيد مرة أخرى إلى ١٢ ميلا بحريا بعد تقييدها لمدة أربعة أيام ردا على إطلاق بالونات حارقة داخل إسرائيل من قطاع غزة. وفي ١٣ و ٢٦ آب/أغسطس، أعلنت السلطات الإسرائيلية عن تخفيف آخر للقيود المفروضة على الاستيراد والتصدير. ولأول مرة منذ ١٨ شهرا، ستمنح تصاريح لـ ٢ ٠٠٠ تاجر فلسطيني و ٣٥٠ رجل أعمال للعبور من غزة إلى إسرائيل.

وفي حين دخلت غزة عن طريق معبر كرم أبو سالم حوالي ٠٠٠ ٦ شاحنة - بما في ذلك مواد البناء والمواد الغذائية وغير الغذائية والوقود - فإن حجم التجارة لا يزال دون مستويات ما قبل التصعيد. وفي ٢٣ آب/أغسطس، ولأول مرة منذ أكثر من ستة أشهر، أغلقت السلطات المصرية معبر رفح أمام جميع التحركات، ثم أعادت فتحه بالكامل في ٢٩ آب/أغسطس.

وعلى الرغم من ضرورة زيادة تحسين التنقل والوصول إلى غزة والخروج منها، فلا يمكن لأي قدر من الدعم الإنساني أو الاقتصادي أن يلبي بمفرده التحديات التي تواجه غزة. والنهج التدريجي الحالي هو عملية انتظار وليس سبيلا استراتيجيا للمضي قدما أو حلا لسكان غزة. إن غزة تحتاج إلى حلول سياسية تؤدي إلى رفع كامل لعمليات الإغلاق التي تفرضها إسرائيل، وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، فضلا عن عودة حكومة فلسطينية شرعية إلى غزة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة تشكل غزة جزءا لا يتجزأ منها. ويتعين على حماس والجماعات المسلحة الأخرى وقف إطلاق الأجهزة الحارقة والصواريخ وقذائف الهاون ووضع حد للتعبئة القتالية.

وفي أعقاب استيلاء حماس على مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، أكدت الوكالة مجددا، في بيان صدر في ١١ آب/أغسطس، أنه لا يجوز انتهاك منشآتها في أي وقت من الأوقات. وقد احتجت الوكالة بأشد العبارات الممكنة على الاستيلاء على المباني وأدانت وجود هياكل تحت مبانيها، بما في ذلك الأنفاق، والاستخدام المحتمل لها. ورغم أن حماس قد أخلت المدرسة في وقت لاحق إلا أن مثل هذه الأعمال تقوض حرمة وحياد مباني الأونروا وتضر بالعودة الآمنة للأطفال إلى مدارسهم في الوقت المحدد. إن الأونروا ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تعملان على إزالة أي ذخائر غير منفجرة متبقية في أقرب وقت ممكن.

لا يزال الوضع المالي للسلطة الفلسطينية محفوفا بالمخاطر. ففي حين يتم بانتظام التحويل الشهري لعائدات التخليص الجمركي من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية، تواصل إسرائيل خصم مبلغ يعادل ما تدفعه السلطة الفلسطينية لأسر السجناء والشهداء. وهذه الاقتطاعات، إلى جانب تسرب العديد من الإيرادات المالية الأخرى، تجعل من الصعب بشكل متزايد على السلطة الفلسطينية تغطية الحد الأدنى من نفقاتها، بما في ذلك مرتبات موظفي الحكومة ومدفوعات الحماية الاجتماعية للأسر المحتاجة. إنني أحث الإسرائيليين والفلسطينيين على حل المأزق المتعلق ببرنامج مدفوعات السجناء وتسرب الإيرادات المالية الأخرى؛ وأدعو المانحين إلى تقديم دعم مالي عاجل للسلطة الفلسطينية.

ومن الناحية الإيجابية، اجتمع وزيرا الصحة وحماية البيئة الإسرائيليان في ٢٩ تموز/يوليه مع نظيريهما الفلسطينيين للمرة الأولى منذ سنوات عديدة، وسط تزايد في التواصل بين المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين. ففي ٢٩ آب/أغسطس، يوم أمس، اجتمع وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس مع الرئيس عباس في رام الله، حيث ناقشا السياسة الأمنية وقضايا اقتصادية، من بين جوانب أخرى في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية. وكان ذلك الاجتماع هو الأعلى مستوى بين الجانبين منذ تشكيل الحكومة الإسرائيلية الحالية. إنني أرحب بذلك الحوار، وأشجع على المزيد من التواصل على المستوى الوزاري، وخاصة من أجل تعزيز التعاون المالي والاقتصادي. وآمل أن تؤدي هذه الاتصالات إلى جعل الطرفين في وضع يسمح لهما بتحقيق تقدم في المسائل العالقة، بما في ذلك المسائل السياسية وتلك المتصلة بتنفيذ الاتفاقات التي عقدها الطرفان.

في ٢٧ آب/أغسطس، اجتمع رئيس الوزراء الإسرائيلي بينيت مع رئيس الولايات المتحدة بايدن. وتبادل الجانبان وجهات النظر حول الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن والازدهار للإسرائيليين والفلسطينيين، وأكدا من جديد أهمية شراكات إسرائيل التاريخية مع مصر والأردن، فضلا عن توسيع العلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب.

وبالانتقال إلى المنطقة، في لبنان، لم تسفر عملية تشكيل الحكومة بعد عن تقدم ملموس. لقد أدى رفع الدعم عن الوقود في

١١ آب/أغسطس إلى تفاقم نقص الوقود، مما تسبب في تعطيل واسع النطاق في تقديم الخدمات. ولا تزال الحالة متوترة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عقب إطلاق الصواريخ من لبنان باتجاه إسرائيل يومي ٤ و ٦ آب/أغسطس – وقد أعلن حزب الله مسؤوليته عن عملية الإطلاق الأخيرة. وردت إسرائيل في كلتا الحالتين بنيران المدفعية، فضلا عن الرد بغارات جوية على جنوب لبنان في ٥ آب/أغسطس. لا تزال قوة الأمم المتحدة المؤقتة تعمل مع الجيش اللبناني وقوات الدفاع الإسرائيلية لنزع فتيل التوترات.

وفيما يتعلق بالجولان، تم الحفاظ بوجه عام على وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسورية، على الرغم من استمرار الحالة المتقلبة وانتهاكات اتفاق فض الاشتباك بين القوات لعام ١٩٧٤ من جانب الطرفين. ففي ١٧ آب/أغسطس رصدت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك إطلاق قذائف من الغرب إلى الشمال الشرقي من مواقعها الضاربة وانفجارات شديدة على الجانب برافو. ولا تزال قوة مراقبة فض الاشتباك ترصد وجود أفراد عسكريين ومعدات عسكرية غير مأذون لهم في منطقة الفصل.

وأخيرا، هناك حاجة إلى تغيير فعلي على أرض الواقع، لا سيما بالنسبة للسكان الذين يعيشون في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وغزة.

وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء الحالة المالية المتردية التي تواجهها السلطة الفلسطينية وقدرتها على تحمل الأزمات المالية والصحية المستمرة. وقد يؤثر ذلك على جميع الفلسطينيين. من المهم للغاية أن يتم تمكين السلطة الفلسطينية من ممارسة مسؤولياتها في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك إعادة الإعمار في قطاع غزة.

وتظل لجنة الاتصال المخصصة هي الآلية المنشأة التي يمكن بموجبها للأطراف والجهات المانحة معالجة المسائل ذات الصلة المتعلقة بالحالة الاقتصادية لبناء المؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية. ويمكن للاجتماع المقبل لهذه اللجنة أن يضع خططا لكيفية معالجة الأطراف للقضايا العالقة، بدعم من المانحين والأمم المتحدة.

وأعتقد أيضا أنه ينبغي عدم إهدار أي خطوة إيجابية تبعث على الأمل، بالرغم من التحديات الهائلة، وينبغي لنا أن نساعد في توفير الزخم لذلك التواصل المتجدد.

ومع ذلك، يلزم بذل جهود سياسية جادة للعودة إلى مفاوضات هادفة تعالج جميع مسائل الوضع النهائي وتحقق نهاية تفاوضية للاحتلال ورؤية الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، على أساس حدود عام ١٩٦٧، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات الموقعة. وفي الوقت نفسه، ينبغي لكلا الجانبين أن يلتزما بالاتفاقات الموقعة وأن يتجنبا اتخاذ إجراءات أحادية الجانب تغير الواقع القائم على الأرض وتقوض حل الدولتين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر السيد فينسلاند على إحاطته الإعلامية.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية الهند.

أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته الإعلامية. وأنوه أيضا بحضور ممثلي إسرائيل وفلسطين في القاعة.

يساورنا القلق إزاء التصعيد الأخير في قطاع غزة، الذي يؤكد مرة أخرى هشاشة وقف إطلاق النار والحاجة الملحة إلى معالجة الأسباب الكامنة التي أفرزت هذا التصعيد. إننا ندعو جميع أطراف الصراع إلى احترام وقف إطلاق النار والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تفاقم التوترات وتضر بالحالة الأمنية. نحن نقدر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وبلدان المنطقة لمنع تصاعد الأعمال العدائية إلى صراع عسكري آخر.

وأؤكد من جديد دعوة الهند إلى نقل المعونة وغيرها من المواد الأساسية إلى غزة بصورة منتظمة ويمكن التنبؤ بها، وذلك من أجل تخفيف حدة الحالة الإنسانية وتيسير الإعادة المبكرة للإعمار، وكذلك الدعوة إلى الاستخدام السليم لهذه المعونة. من المهم أن يدعم مجتمع المانحين الدوليين إعادة إعمار غزة من خلال السلطة الفلسطينية. ونحيط علما بتخفيف القيود المفروضة على دخول السلع الأساسية

إلى قطاع غزة، ونحث الطرفين على العمل معا لضمان حصول الفلسطينيين على هذه الإغاثة في الوقت المناسب. فمن شأن ذلك أن يهيئ الظروف التي ستساعد على منع جولة أخرى من التصعيد.

إن الاتفاق الأخير على استئناف تقديم المساعدة النقدية للأسر الفلسطينية المحتاجة في قطاع غزة هو تطور هام، لأنه سيوفر لتلك الأسر الإغاثة التي تمس الحاجة إليها. ونقدر أيضا عمل وكالات مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأغذية العالمي، وذلك من أجل ضمان إيصال المعونة الحيوية للفلسطينيين في قطاع غزة.

ولا تزال الضفة الغربية تشهد حوادث عنف واشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية. يجب على كلا الجانبين الكف عن الأعمال الاستفزازية، وذلك لصالح السلم والاستقرار. إننا ننوه بالتقدم المحرز في الطعن القانوني في إخلاء الأسر الفلسطينية في حي الشيخ جراح، ونشدد على ضرورة احترام الوضع الراهن التاريخي في القدس الشرقية وأحيائها. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ تدابير انفرادية تقوض إمكانية التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين.

وفي خضم هذه المخاوف، سيساعد القرار الذي اتخذته إسرائيل بزيادة عدد تصاريح العمل الصادرة للفلسطينيين على تعزيز الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي. وعلاوة على ذلك، فإن الاعتراف بشهادات التطعيم ضد مرض فيروس كورونا الصادرة عن السلطة الفلسطينية وتيسير مرور المرضى من قطاع غزة إلى الضفة الغربية كذلك مؤشران إيجابيان. إن الهند ترحب بجميع التدابير التي تهيئ فرصا أكبر للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني.

وتعاون الهند الإنمائي مع فلسطين موجه نحو تحقيق ذلك الهدف. فقد ساعدنا في بناء المدارس وإنشاء مراكز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب المهني وحديقة تكنولوجية ومطبعة وطنية، كما ندعم العديد من المشاريع المجتمعية الأخرى ذات الأثر السريع في فلسطين.

إن التفاعل الرفيع المستوى بين إسرائيل وفلسطين يسهم في تهيئة بيئة أفضل لاستئناف مفاوضات سلام مباشرة. ونأمل في أن نشهد بدءا مبكرا لتلك المفاوضات بين الجانبين، إذ أنها توفر أفضل فرصة لحل جميع مسائل الوضع النهائي والتوصل إلى حل الدولتين. وعلى المجتمع الدولي، واللجنة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط على وجه الخصوص، أن يؤدي دورا هاما في إحياء تلك المفاوضات.

ونظرا لالتزامنا الراسخ منذ أمد بعيد بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وقابلة للحياة، ضمن حدود آمنة ومعترف بها ومتفق عليها بصورة متبادلة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، ستظل الهند تدعم دعما كاملا جميع الجهود الرامية إلى استئناف عملية السلام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته وجهوده المتواصلة في المنطقة.

يساور الولايات المتحدة قلق عميق إزاء خطر التصعيد في المنطقة، لا سيما في ضوء الاستفزازات الأخيرة، بما في ذلك استخدام الأجهزة الحارقة على طول حدود غزة، التي سمعنا عنها للتو من المنسق الخاص. وقد زاد هذا العنف الأخير من صعوبة إيصال الإغاثة الإنسانية في أعقاب أعمال العنف التي اندلعت في أيار/مايو. وتحث الولايات المتحدة الفلسطينيين والإسرائيليين على الامتناع عن الأعمال والخطابات التي أججت التوترات وزادت من تعريض السلام الهش للخطر في الأشهر الثلاثة الماضية للخطر. ويشمل ذلك التحريض على العنف وتعويض الأفراد المسجونين عن أعمال الإرهاب وضم الأراضي والنشاط الاستيطاني وعمليات الإخلاء والهدم.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بحل متفاوض عليه يقوم على وجود دولتين. ونؤمن إيمانا راسخا بأن الإسرائيليين والفلسطينيين يستحقون قدرا متساويا من الحرية والكرامة والأمن والرخاء. وستظل دبلوماسية الولايات المتحدة مركزة على خطوات عملية لتعزيز تلك الرؤية على المدى القريب.

ونرحب باتفاق ١٩ آب/أغسطس بين الأمم المتحدة وقطر لاستئناف تقديم المعونة إلى سكان غزة المحتاجين، بمن فيهم ١٠٠ ٠٠٠ أسرة ستحصل على ١٠٠ دولار شهريا من خلال برنامج الأغذية العالمي ابتداء من الشهر المقبل. فهذا سيعطي الكثيرين في غزة الوسائل اللازمة للحصول على الغذاء والضروريات الأخرى للبقاء على قيد الحياة. ونود أن نشكر قطر على كرمها. وسيكفل الترتيب الجديد وصول المعونة إلى من هم في أمس الحاجة إليها وعدم إساءة استخدامها من قبل أطراف أخرى. ولئن كانت تلك المعونة ستلبي أبسط الاحتياجات اليومية لمئات الآلاف من الفلسطينيين، فلا بد من بذل المزيد من الجهود لتيسير الإغاثة والإنعاش، فضلا عن التنمية الاقتصادية في غزة.

ولذلك، تدعو الولايات المتحدة الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها لمساعدة غزة على التعافي، بما في ذلك عن طريق تيسير الوصول المنتظم الذي يمكن التنبؤ به إلى غزة والخروج منها، مع توفير الضمانات المناسبة ضد مخاطر الانحراف. وبالإضافة إلى ذلك تحث الولايات المتحدة الدول الأعضاء مرة أخرى – بعد إعلانها عن تقديم مساعدة إنسانية أخرى بقيمة ١٣٦ مليون دولار لعمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في المنطقة في الشهر الماضي – على التعهد بالتزامات مالية أيضا.

وكما رأينا فإن خدمات الأونروا، مع عودة ٢٩٠ ٠٠٠ طالب إلى مدارس الأونروا في غزة، شريان حياة للعديد من اللاجئين الفلسطينيين. ولذلك، يجب أن نعمل بشكل جماعي لتعزيز قدرة الوكالة على الحفاظ على خدماتها الأساسية بمرور الوقت. ويشمل ذلك جعل إيصال المعونة موجها بشكل أكبر وأكثر كفاءة. وفي الوقت نفسه، ستواصل الولايات المتحدة العمل مع الأونروا والبلدان المانحة الأخرى لتعزيز الرقابة وضمان تجسيد الوكالة لمبادئ الأمم المتحدة، أي التسامح والاحترام.

كما تود الولايات المتحدة الإشادة بزيارة وزير الخارجية الإسرائيلي للمغرب هذا الشهر إذ رفعت الدولتان مستوى علاقاتهما الدبلوماسية. إننا نشيد بكل تأكيد بالجهود الرامية إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل وجيرانها والبلدان في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

وفي الختام، شاركت السفيرة توماس غرينفيلد الأسبوع الماضي الرئيس بايدن ورئيس الوزراء بينيت في أول اجتماع بينهما. وكانت تلك فرصة هامة لإعادة تأكيد التزامنا المتبادل بأمن إسرائيل وبإقامة سلام دائم في المنطقة. فلنعمل جميعا معا على تحقيق ذلك الالتزام المشترك ونبذل كل ما في وسعنا لتحقيق السلام والازدهار في الشرق الأوسط.

السيد الأدب (تونس)**:** أرحب برئاستكم، السيد الرئيس، لهذه الجلسة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. كما أثمن مواقف الهند الثابتة الداعمة للتوصل لحل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

وأتوجه بالشكر إلى منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند، على ما يبذله وجميع العاملين تحت لواء منظمة الأمم المتحدة في الأراضي المحتلة من جهود من أجل تعزيز فرص السلام في الشرق الأوسط.

نجتمع اليوم مرة أخرى للتداول بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولنجدد مواقفنا الداعمة لضرورة التوصل إلى حل ينهي الاحتلال ويضع حدا لهذا الصراع الذي طال أمده، ولنعرب مجددا عن رفضنا القطعي للسياسات الاستيطانية والتوسعية لسلطات الاحتلال ولمخططاتها لضم الأراضي ومواصلتها هدم المنازل وتشريد المدنيين الفلسطينيين وتشديد الحصار على قطاع غزة، وذلك في خرق جسيم للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة الملزمة.

وعلى الرغم من المواقف الدولية الداعمة للتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للنزاع على أساس قرارات الشرعية الدولية ومرجعيات التسوية المتفق عليها دوليا، تمضي السلطة القائمة بالاحتلال في سياساتها القمعية واعتداءاتها التي لا تستثني الأطفال في ظل الإفلات من المساءلة والاستخفاف بالقانون الدولي. وأمام ما تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة من انتهاكات واعتداءات مستمرة على حقوق الإنسان ومحاولات لفرض سياسة الأمر الواقع تهيب تونس مجددا بالمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، لتحمل مسؤولياته كاملة لحمل السلطة القائمة بالاحتلال على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون

الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والتوقف عن انتهاكاتها وخططها التوسعية ومشاريعها الاستيطانية وعن أيّة أعمال أحاديّة الجانب من شأنها دفع الأوضاع نحو مزيد من التأزّم والتصعيد وتقويض أيّ فرص لتحقيق السلام وإعادة الاستقرار والأمن إلى المنطقة.

كما ندعو مجدّدا إلى ضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي المرتكبة من قبل سلطات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة على امتداد عقود من الزمن. ونجدّد التأكيد على ضرورة توفير الحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين إزاء عنف المستوطنين وقوات الاحتلال واستخدامها المفرط للقوّة واعتداءاتها المتكرّرة.

لا تزال الأوضاع في قطاع غزّة تدعو إلى قلق بالغ في ظلّ تواصل الحصار المفروض منذ ما يزيد عن الـ ١٤ عاما وتأزّم الوضع الميداني على عدّة مستويات، لاسيّما في أعقاب العدوان الإسرائيلي الأخير الذي خلّف خسائر بشرية جسيمة ودمارا في البنى التحتيّة والممتلكات.

وإزاء هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني المتردي، ندعو المجتمع الدولي إلى حمل سلطات الاحتلال على تيسير وصول المساعدات الإنسانية والامتناع عن عرقلة إعادة الإعمار. كما نهيب بالمانحين الدوليين الرفع من مستوى المساعدة والاستجابة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعم الجهود الأممية ذات العلاقة.

وفي هذا السياق، نؤكد على الحاجة الملحة لتمويل تدخلات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. كما نجدد التأكيد على أهمية مواصلة جهود المصالحة الفلسطينية، ونحيي الوساطات الداعمة لهذا المسعى.

ونؤكد مجددا على أن تحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط يمر لزاما عبر التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للنزاع العربي الإسرائيلي وفقا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وأن محاولة فرض سياسة الأمر الواقع لن تغير شيئا في هذه الحقيقة ولن تغير الحقائق التاريخية والقانونية أو تكسر إرادة الشعوب لاسترداد حقوقها المشروعة التي لا تسقط بالتقادم.

وستظل تونس ثابتة في دعمها المبدئي لحقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته لتقرير مصيره وإنهاء الاحتلال وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على أرضه، على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

ونحن على ثقة بأن تكاتف جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن والمجموعة الرباعية للشرق الأوسط والأمين العام والجوار الإقليمي، من شأنه المساعدة على تجاوز الجمود الحالي لعملية السلام وخلق آفاق حقيقية للتسوية، بما يمكن من تعزيز مقومات الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته الإعلامية.

وأود أن أبدأ بالتشدد مرة أخرى على ضرورة تجنب أي تصعيد آخر للعنف في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة واستعادة الهدوء. ونحن نتشاطر الشواغل بشأن التوترات الأخيرة في غزة وندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات لتجنب تفاقم التوترات والحفاظ على وقف الأعمال العدائية.

وتدين المملكة المتحدة بشكل قاطع هجمات حماس العشوائية ضد إسرائيل، بما في ذلك استخدام البالونات الحارقة. وندعو حماس والجماعات الإرهابية الأخرى إلى وقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل بشكل دائم.

ويجب أن يظل اهتمامنا منصبا على الحالة الإنسانية المتردية في غزة وأثر ذلك على الفلسطينيين الذين يعيشون هناك. ومن الأهمية بمكان أن تكفل إسرائيل الوصول المنتظم إلى غزة والخروج منها، وفقا للقانون الدولي الإنساني، وخاصة للعاملين في المجال الإنساني والسلع الإنسانية، ومواد إعادة الإعمار وللأغراض الطبية.

وفي الضفة الغربية، ينبغي أن يساورنا القلق جميعا إزاء العدد الكبير من الفلسطينيين الذين قتلوا على يد القوات الإسرائيلية في الأسابيع الأخيرة. فمنذ آخر نقاش لنا في ٢٨ تموز/يوليه (انظر S/PV.8826)،

قُتل تسعة فلسطينيين في الضفة الغربية، من بينهم طفلان. ونحث السلطات الإسرائيلية على إجراء تحقيقات شفافة وشاملة ومحاسبة المسؤولين عن ذلك.

وفيما يتعلق بمعالجة الاحتجاجات الأخيرة، ندعو السلطة الفلسطينية إلى التقيد بالمعايير الدولية لحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، ونحث على احترام حقوق الإنسان. إن استخدام العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء والمحتجين السلميين وإساءة معاملة المحتجزين أمر غير مقبول.

في القدس، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء ارتفاع عدد عمليات الإخلاء والهدم، بما في ذلك في الشيخ جراح وسلوان والولجة. وللأسف، شهدنا في عام ٢٠٢١ زيادة وتيرة تلك الأعمال الإسرائيلية الأحادية الجانب في جميع أنحاء الضفة الغربية. ونحث إسرائيل على الامتناع عن الأعمال التي تؤدي إلى تشريد الفلسطينيين من ديارهم، والتي يمكن أن تكون محركا للنزاع، وهي غير قانونية بموجب القانون الدولي في جميع الظروف، إلا في الظروف الاستثنائية القصوى. ومن الحيوي أيضا الحفاظ على الهدوء في الحرم الشريف/جبل الهيكل والحفاظ على الوضع التاريخي الراهن.

وفي ظل هذه الخلفية الهشة، ما زلنا نرى بوادر أمل. ويسرنا أن نرى رجال الإطفاء الفلسطينيين والإسرائيليين يعملون معا لإخماد الحرائق في القدس. ونريد أن نرى المزيد من التنسيق والتعاون بين الإسرائيليين والفلسطينيين، خاصة في المبادرات الاقتصادية، للمساعدة في تمهيد الطريق نحو السلام.

إن الذكرى السنوية الأولى لتوقيع اتفاقات أبراهام، التي تحل هذا الشهر، تذكرنا بأن النهوض بالسلام ممكن. ونرحب بالاتصال المستمر بين الحكومة الإسرائيلية الجديدة والقيادة الفلسطينية ونحث على ذلك، وندعو الطرفين إلى العمل معا للتصدي للتهديدات الآنية والطويلة الأجل للسلام والاستقرار.

ولا يزال هدفنا المشترك يتمثل في حل الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧، التي تقف المملكة المتحدة مستعدة لدعمها.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته الإعلامية.

الحالة في غزة لا تزال هشة. وهناك حاجة واضحة إلى حلول طويلة الأجل، أولا وقبل كل شيء في شكل وقف راسخ ودائم لإطلاق النار. ونشيد بجهود مصر المستمرة في غزة.

وأود أن أبرز تطورا إيجابيا، ألا وهو مذكرة التفاهم بين قطر والأمم المتحدة لتقديم المساعدة النقدية إلى نحو ١٠٠ ٠٠٠ أسرة محتاجة في غزة. ونرحب بمساهمات قطر وجهود المنسق الخاص وفريقه. وبالإضافة إلى تخفيف معاناة السكان المدنيين، فإن هذه المساعدة بالغة الأهمية لضمان الاستقرار في غزة.

وفيما يتعلق بالاستقرار الإقليمي، فإن استمرار قدرة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين لا يزال أمرا بالغ الأهمية. وندعو إلى توفير التمويل الكافي للوكالة.

وترحب النرويج برفع إسرائيل بعض القيود المفروضة على غزة. وندعو إلى اتخاذ المزيد من الخطوات، بما في ذلك زيادة عدد تصاريح العمل لسكان غزة في إسرائيل. ويحتاج سكان غزة إلى زيادة فرص النشاط الاقتصادي والتجارة والسفر، فضلا عن الوصول الحقيقي إلى مصائدهم للأسماك.

وعلاوة على ذلك، نحث كل الجهات الفاعلة على المساهمة في خفض التصعيد والامتناع عن الأعمال والأقوال التي يمكن أن تؤجج التوترات. ونتوقع من الجماعات في غزة أن تتمسك بوقف إطلاق النار وأن تلبي احتياجات سكانها. إن سكان غزة لن يعيشوا في سلام ما لم يعتنقه قادتهم.

ولا يمكن حل المشاكل الأساسية للنزاع إلا بحل سياسي واسع النطاق. ونكرر دعوتنا إلى حل الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دوليا.

وأود أن أكرر الإعراب عن قلقنا إزاء أنشطة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية وعمليات الهدم والإخلاء. ومن شأن الاقتراح الداعي إلى بناء ٠٠٠ ٩ وحدة استيطانية جديدة في عطروت أن يزيد من عزل رام الله عن القدس الشرقية. ومع وجود خطط أخرى في المنطقة المحيطة بالقدس، فإن تلك المستوطنات تقوض احتمالات قيام دولة فلسطينية متجاورة وإيجاد حل قابل للتطبيق قائم على وجود دولتين.

ويساورنا القلق إزاء تصاعد العنف ضد الفلسطينيين ولا سيما الأطفال في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. ووقعت مؤخرا اشتباكات عنيفة حول قرية بيتا ذات صلة بالمظاهرات ضد محاولات إنشاء مخفر أمامي جديد بالقرب من القرية.

ونحث إسرائيل على الامتناع عن الاستخدام المفرط للقوة وضمان حماية الفلسطينيين من هجمات المستوطنين. ونؤكد من جديد أن وجود سلطة فلسطينية قوية أمر حاسم بالنسبة للتنمية ولتقديم الخدمات إلى السكان الفلسطينيين سواء كانوا في الضفة الغربية أو في غزة. ونعني بالسلطة الفلسطينية القوية تلك السلطة التي تحظى بتمويل جيد جيد وقابلة للمساءلة وتتمتع بالشرعية الديمقراطية بين الشعب الفلسطيني.

ويساور النرويج القلق أيضا إزاء معاملة النشطاء السياسيين والمتظاهرين من جانب قوات الأمن الفلسطينية، بما في ذلك الاعتقالات الأخيرة. وندعو السلطة الفلسطينية إلى الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك احترام حرية التعبير وحرية التجمع. ونثني على الحكومة الإسرائيلية الجديدة لاستئنافها الحوار على نطاق واسع مع نظيرتها الفلسطينية. ونحث الطرفين على الاستفادة من ذلك الزخم الجديد بصورة بناءة لضمان إحراز تقدم في طائفة من المسائل المعلقة.

وما يزال الوضع المالي للسلطة الفلسطينية حرجا. ومن الضروري زيادة إيراداتها الضريبية بشكل كبير. وهناك أيضا إمكانات هائلة للتعاون في مسائل مثل التجارة والبنية التحتية والمياه والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية. وعلاوة على ذلك، تدعو النرويج المانحين الدوليين إلى زيادة مساعداتهم ومساهماتهم. وستناقش هذه التدابير وغيرها من التدابير الرامية إلى تقديم فوائد ملموسة للسكان في الميدان خلال الاجتماع الوزاري المقبل للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني الذي ستعقده النرويج في ٢٣ أيلول/سبتمبر في نيويورك.

السيدة نغوين (فييت نام) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته الشاملة.

أود أن أبدأ بالإعراب عن شعورنا بالقلق من تصاعد أعمال العنف في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة مؤخرا. ويزداد عدد الضحايا نتيجة للاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين.

ففي شهر آب/أغسطس وحده قُتل عدة رجال وفتيان كما ذكر السيد فينسلاند. وبالإضافة إلى ذلك أصيب ما يقرب من ٠٠٠ ١ شخص في الضفة الغربية. وفي غضون ذلك لا يزال الوضع في غزة مضطربا ومعرّضا لخطر التصعيد إلى نزاع عنيف بسبب استمرار انتهاكات وقف الأعمال العدائية.

ونشعر بقلق خاص أيضا إزاء خطر نشوب نزاع حول الأماكن المقدسة في القدس الشرقية. ولا مناص من الاشتباكات إذا لم يحترم الوضع الراهن وربما تتصاعد إلى نزاعات دينية. ونرى أن مثل هذا السيناريو لن يكون مفيدا لأي من الأطراف.

ولذلك ندعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ونواصل حث إسرائيل على وقف الاستخدام المفرط للقوة. إن الحوار والتفاوض هما المسار الوحيد المؤدي إلى التسوية المستدامة. ونرحب بالحوار الذي أجري مؤخرا ونشجع الأطراف المعنية على مواصلة هذا الزخم. ونحث أيضا جميع الأطراف على تنفيذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

إن العنف المميت وخطر التصعيد ولا يؤديان إلا إلى تأكيد ضرورة الوقف الدائم لإطلاق النار. ونرحب بجهود الوساطة التي تبذلها الجهات الفاعلة الدولية لتحقيق تلك الغاية، وندعو جميع الأطراف المعنية إلى استئناف المفاوضات بحسن نية. وما لم يتحقق الوقف الدائم لإطلاق النار مع اتخاذ التدابير اللازمة لدعمه، فإن بدء جولة جديدة من الأعمال العدائية ليس سوى مسألة وقت.

وفي حين أن وقف العنف أمر أساسي فلا مناص من معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ويساور فييت نام القلق إزاء التقرير الأخير بشأن اقتراح جديد يرمي إلى توسيع المستوطنات في الضفة الغربية. إن هذه الأنشطة الاستيطانية تتعارض مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وندعو مرة أخرى إلى وضع حد لهذه الأنشطة وإلى جميع الإجراءات الانفرادية الأخرى التي تزيد من حدة التوترات، بما في ذلك هدم المنازل والممتلكات الفلسطينية في الضفة الغربية. إن للفلسطينيين الحق في بناء بيوتهم والعيش بأمان في مجتمعاتهم.

ونؤكد من جديد دعمنا القوي للنضال المشروع للشعب الفلسطيني من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف. ولا بديل لحل الدولتين الذي يشمل إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وتعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧ ولا بديل أيضا للتسوية التفاوضية. ونرحب بجميع المبادرات الرامية إلى جمع الأطراف المعنية لتحقيق تلك الغاية.

وقبل الختام، أود أن أوجه الانتباه إلى الحالة الإنسانية في غزة. وإذ يبدأ العام الدراسي الجديد، ندعم بقوة جهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لإعادة الأطفال إلى المدرسة. ونشعر بالانزعاج في الوقت نفسه للانتهاكات المبلغ عنها التي تتعرض لها المدارس التي تديرها الأونروا. ويجب على جميع أطراف النزاع حماية الأطفال والمرافق التعليمية على النحو الوارد في القرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١).

ونشيد بالجهود الدولية التي تنسقها الأمم المتحدة في تنفيذ الاستجابة الإنسانية وضمان استقرار الوضع. وندعو إلى تقديم المزيد من المساعدة المالية من المانحين الدوليين إلى السلطة الفلسطينية للتغلب على الوضع المالي المتردي حاليا. ونرحب في هذا الصدد بالتبرع الذي قدمته قطر وبمذكرة التفاهم الموقّعة بين الأمم المتحدة وقطر في ١٩ آب/أغسطس لإيصال المساعدة إلى غزة.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من تخفيف القيود التجارية المفروضة على القطاع مؤخرا، لا يزال من الضروري ضمان دخول جميع المساعدات الإنسانية إلى غزة دون عوائق. وسوف نواصل حث جميع الأطراف المعنية على السماح بتنقل السلع بطريقة منتظمة ويمكن التنبؤ بها من وإلى القطاع لتحسين توفير الخدمات الأساسية وسبل العيش للسكان، فضلا عن تحسين الاقتصاد على نطاق أوسع.

السيدة غاسري (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أيضا أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته وأرحب بجهوده المتواصلة خلال الأشهر الأخيرة.

تشعر فرنسا بقلق بالغ إزاء التوترات الشديدة في غزة. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس لضمان منع حدوث تصعيد جديد للعنف. وندين إطلاق البالونات الحارقة والصواريخ على إسرائيل بما يعرّض أرواح المدنيين للخطر وينتهك القانون الدولي. ويجب وقف ذلك.

وندعو إسرائيل إلى مواصلة تخفيف شروط دخول وخروج السلع والأشخاص من غزة. إن تقديم المساعدة أمر ضروري لسكان غزة فيما بعد التصعيد الأخير. وفي هذا الصدد، نرحب بالاتفاق بين قطر والأمم المتحدة على تقديم المساعدة الإنسانية في غزة. ولكن يجب القيام بالمزيد. ومن الضروري أيضا أن تقدم هذه المساعدة إلى المستفيدين المعنيين بها. وإن للسلطة الفلسطينية دورا رئيسيا تؤديه في هذا الصدد.

ونشعر بالارتياح للحوار وتدابير التعاون الأولية التي اتخذت بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وندعو إلى تعزيز ذلك التعاون الذي من شأنه أن يسهم في توفير الثقة بين الطرفين، فضلا عن مواجهة التحديات المشتركة، إنسانية أو صحية أو اقتصادية أو ذات صلة بالمناخ.

إن فرنسا مصممة – إلى جانب شركائها الألمان والمصريين والأردنيين في إطار مجموعة عمان – على مواصلة جميع التدابير المتبادلة المحددة الرامية إلى استعادة الثقة بين الطرفين بغية استئناف المفاوضات.

بيد أننا نشعر بالقلق إزاء استمرار سياسة الاستيطان. ويعدُّ الإعلان عن منح تصاريح بناء للفلسطينيين في المنطقة جيم بادرة أولية ومشجعة ولكنه لا يمكن أن يحجب حقيقة تعارض سياسة الاستيطان المستمرة مع القانون الدولي وتهديدها لحل الدولتين. وندعو في هذا الصدد السلطات الإسرائيلية إلى الامتناع عن أي نشاط استيطاني جديد ووقف عمليات الهدم وتعليق الإجراءات التوسعية بشكل قاطع، خاصة وأنها تهدف إلى طرد العائلات الفلسطينية من سلوان والشيخ جراح في القدس الشرقية.

ويجب على جميع الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ تدابير انفرادية وأن تلتزم باحترام الوضع الراهن في الأماكن المقدسة لضمان عدم تجدد أعمال العنف. كما تدعو فرنسا إلى إحراز تقدم ملموس من أجل تحسين الحكم الفلسطيني وتعزيزه. وما تزال المؤسسات الديمقراطية القوية القائمة على احترام سيادة القانون مهمة لبناء دولة فلسطينية قادرة على البقاء. وفي هذا الصدد، نشجب الاعتقالات الأخيرة لأعضاء المجتمع المدني الفلسطيني. كما ندعو السلطة الفلسطينية إلى أن توضح بشكل كامل وشفاف ظروف وفاة نزار بنات، بعد أن ألقت قوات الأمن الفلسطينية القبض عليه في أواخر حزيران/يونيه.

وتكرر فرنسا التزامها بحرية التعبير واحترام حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية. وندعو السلطة الفلسطينية إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية بشأن هذه المسألة.

وأخيرا، لا تزال فرنسا مقتنعة بأن حل الدولتين من المرجح أن يلبي تطلعات الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وأن يكفل أمن الجميع، فضلا عن استقرار المنطقة. وندعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات للحفاظ على آفاق السلام قبل فوات الأوان.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*)**:** بما أن هذه هي المناقشة الأخيرة في ظل الرئاسة الهندية لمجلس الأمن، أود أن أهنئكم تهنئة حارة، سيدي الرئيس، على الطريقة الناجحة التي أدارت بها الهند عمل المجلس خلال شهر آب/أغسطس. وأشكر أيضا المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

وكما سمعنا من المنسق الخاص هذا الصباح، فإننا نواجه مرة أخرى سيناريو غير مشجع يبدو فيه وقف إطلاق النار بين غزة وإسرائيل هشا بشكل متزايد. ولا تزال الحالة الاقتصادية في الضفة الغربية والأزمة الإنسانية في غزة تزداد عمقا، كما يتضح من الحشد الشعبي المتكرر والاشتباكات التي تنجم عن ذلك مع قوات إنفاذ القانون والنظام.

وقد سبق للمكسيك أن أشارت في مناسبات عديدة إلى ضرورة الخروج من دائرة العنف وعدم إغفال حقيقة أن ازدهار الفلسطينيين يسهم في ازدهار وأمن الإسرائيليين. وفي هذا الصدد، أود أن أركز ملاحظاتي على النقاط التالية.

أولا، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء الحالة الأمنية الهشة. وتدين المكسيك قصف أهداف في قطاع غزة، وندين أيضا إطلاق الميليشيات للصواريخ والأجهزة الحارقة على إسرائيل. وندعو الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب الاستفزازات.

ثانيا، للأسف، لا تزال القيود المفروضة على دخول وخروج الأشخاص والبضائع من قطاع غزة مستمرة. وبينما نقر بأن إسرائيل قد أذنت بتخليص بعض السلع، فمن الواضح أنها لم تكن كافية. ولدينا قلق خاص إزاء التأخيرات في تقديم المساعدة الإنسانية، ونأسف للعقبات التي تواجه استيراد المواد اللازمة لإعادة الإعمار في غزة. وندعو إسرائيل إلى رفع الحصار المفروض على قطاع غزة في أقرب وقت ممكن، ونحث مصر على إبقاء معبر رفح الحدودي مفتوحا بشكل منتظم.

إن تقييد حرية التنقل شكل من أشكال العقاب الجماعي الذي يؤثر بشدة على السكان المدنيين. واحترام حقوق الإنسان لا يقوض الأمن بأي حال من الأحوال. وعلاوة على ذلك، يرحب بلدي، المكسيك، بالاتفاق المبرم بين قطر والأمم المتحدة الذي سيسهل نقل الموارد المالية إلى غزة. ونرحب أيضا بتبرع الولايات المتحدة مؤخرا بـ ٥٠٠ ٠٠٠ جرعة لقاح لفلسطين، منها ٢٠٠ ٠٠٠ جرعة موجهة إلى غزة.

ثالثا، وبالانتقال إلى الحالة في الضفة الغربية، تلاحظ المكسيك بقلق تواتر الاشتباكات بين قوات إنفاذ القانون الإسرائيلية والمدنيين

الفلسطينيين. والحوادث الأخيرة التي وقعت بالقرب من الخليل ونابلس وجنين والقدس الشرقية، والتي فقد فيها عدد من الفلسطينيين، بمن فيهم ١٢ قاصرا، أرواحهم بسبب الذخيرة التي أطلقتها أجهزة إنفاذ القانون الإسرائيلية، هي ببساطة حوادث غير مقبولة. ونحث إسرائيل على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني ومضاعفة جهودها لحماية أرواح المدنيين، ولا سيما الأطفال.

وبالمثل، فإن أعمال القمع المتكررة ضد المظاهرات الشعبية والاعتقالات التعسفية والمضايقات التي تعرض لها النشطاء الاجتماعيون والصحفيون على أيدي قوات الأمن الفلسطينية تثير القلق. وتدعو المكسيك السلطة الفلسطينية إلى صون الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات. إن احترام حقوق الإنسان والمساءلة هما حجر الزاوية في بناء أي دولة ديمقراطية.

رابعا، نشيد بالنشاط الدبلوماسي الإسرائيلي الذي بدا في الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت مؤخرا مع مسؤولين مغاربة ومصريين. كما نشيد بالتعاون المتنامي في مجالي الاقتصاد والصحة العامة مع السلطة الفلسطينية. وتأمل المكسيك في أن يتم تعميق هذا التقارب وأن يتم حل النزاع حول تحويل الموارد المالية التي تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية. ويتسبب الوضع الهش لميزانية السلطة الفلسطينية في تأخير دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية، وهو المصدر الرئيسي للدخل لآلاف الأسر الفلسطينية.

وقبل أن أختتم، أود أن أكرر إدانة المكسيك لبناء وتوسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة. وندعو إسرائيل إلى وقف توسيع المستوطنات واتخاذ تدابير من شأنها عكس الاتجاهات السلبية على أرض الواقع، وفقا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). كما ندعو إلى تعليق نهائي لقرارات الإخلاء في أحياء القدس الشرقية مثل الشيخ جراح وسلوان والولجة. لقد كشفت عقود من النزاع عن خيبة أمل السكان الفلسطينيين والحاجة الحتمية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

وأخيرا، أود أن أكرر مرة أخرى أن بلدي، المكسيك، يؤيد جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط، لصالح حل الدولتين، أي الحل الذي يعالج شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة وتطلعات دولة فلسطينية قادرة على البقاء سياسيا واقتصاديا، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

السيدة إيفستيغنييفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نرحب بالمشاركة الشخصية لوزير الخارجية هارش فاردان شرينغلا في جلسة اليوم. كما نشكر تور فينسلاند على إحاطته.

إننا نراقب بقلق استمرار التوتر في الأراضي الفلسطينية، ولا سيما في قطاع غزة والقدس الشرقية. ولا يزال الخطر قائما من أن تتصاعد الاشتباكات في المناطق الحدودية لغزة إلى أعمال قتالية واسعة النطاق. وهناك أيضا تهديد مستمر بعمليات إخلاء قسري لعدة أسر عربية من حي الشيخ جراح في القدس الشرقية. وفي ٢ آب/أغسطس، أجلت المحكمة العليا الإسرائيلية جلسات الاستماع في القضية إلى أجل غير مسمى، مما قد يؤدي إلى جولة أخرى من التصعيد.

لم يتغير موقف الاتحاد الروسي: فأنشطة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية ومصادرة الأراضي والممتلكات في الأراضي المحتلة انتهاك للقانون الدولي. وهذه الإجراءات تعوق إلى حد كبير الجهود الدولية الرامية إلى استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة في أسرع وقت ممكن للتأكد من توصل الطرفين إلى تسوية شاملة لقضايا الوضع النهائي.

وفي الوقت نفسه، من المستحيل تحقيق استقرار دائم من دون استعادة الأفق السياسي وإحياء عملية السلام على الأساس القانوني الدولي المتفق عليه عالمياً، مع كون حل الدولتين العنصر الرئيسي فيه.

ونرحب أيضاً بجهود الوساطة المصرية الرامية إلى كسر الجمود في التوصل إلى تسوية فلسطينية – إسرائيلية.

إن الركود الطويل الأمد في عملية السلام، والخطوات الاستفزازية الأحادية الجانب، والمحاولات الرامية إلى تسجيل نقاط سياسية داخليا من خلال أعمال القوة تزيد من تعقيد الحالة المضطربة أصلاً في منطقة النزاع. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من المهم الحفاظ على توافق

الآراء الدولي بشأن التوصل إلى تسوية فلسطينية – إسرائيلية وتعزيزه، وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة وحل الدولتين.

وقد ذكّرنا مرة أخرى التصعيد الخطير الأخير للتوتر في النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي في أيار/مايو من هذا العام بالمخاطر والتهديدات التي يتعرض لها الأمن الإقليمي والدولي بسبب عدم التوصل إلى تسوية. وفي هذا السياق، ندعو الأطراف المعنية إلى البدء في بناء شرق أوسط مستقر خالٍ من النزاعات بروح مفهومنا الذي تم تحديثه مؤخراً للأمن الجماعي في منطقة الخليج، مع التركيز على بعده الإقليمي. والمقصود من هذا النظام أن يكون مقدمة لبناء هيكل مشترك لمنطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الأزمة.

ونؤيد استئناف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية المباشرة، التي تسفر عن تلبية التطلعات الفلسطينية المشروعة إلى دولة مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية، ومراعاة شواغل الأمن القومي الإسرائيلية المفهومة. ونولي المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط دوراً خاصاً في المساعدة على تحقيق ذلك الهدف بوصفها الآلية الوحيدة المعترف بها دولياً لتيسير التوصل إلى تسوية إسرائيلية – فلسطينية.

وفي ذلك الصدد، نعتزم مواصلة جهودنا لتعزيز أنشطة المجموعة الرباعية. وندعو زملاءنا في المجموعة الرباعية إلى الاستجابة بشكل إيجابي لمبادرتنا بعقد اجتماع وزاري في نيويورك في أيلول/سبتمبر على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، فضلاً عن إجراء مشاورات في شكل موسع بمشاركة دول المنطقة. وفي الوقت نفسه، نعول على دعم المجتمع الدولي لتلك الجهود.

السيد ليباند (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

لا تزال إستونيا ملتزمة بدعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وكما ذكر مرات عديدة من قبل، فإن السبيل الوحيد القابل للتطبيق نحو ذلك هو من خلال المفاوضات المباشرة الرامية إلى تحقيق حل الدولتين على أساس القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وإلى أن يتم تحقق الظروف لإجراء هذه المفاوضات، نحث حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على اتخاذ خطوات عملية لإعادة بناء الثقة. فعلى سبيل المثال، يكتسي بذل المزيد من الجهود المنسقة لتعزيز التعاون الاقتصادي أهمية حيوية ومن شأنه أن يعود بالنفع على مواطني الجانبين. وفي الوقت نفسه، من الضروري أن يمتنع الجميع عن اتخاذ أي خطوات أحادية الجانب تقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين.

ونشعر بالقلق إزاء استمرار التوترات في محيط غزة، ونكرر دعوتنا إلى الطرفين لمواصلة احترام وقف إطلاق النار وبذل قصارى جهدهما لمنع المزيد من العنف. إن استمرار إطلاق البالونات الحارقة، وكذلك إطلاق صاروخ مؤخراً باتجاه إسرائيل، أمر غير مقبول. ومن حق إسرائيل الدفاع عن نفسها، مع كفالة سلامة السكان المدنيين وحمايتهم.

وتؤيد إستونيا تأييداً كاملاً الجهود الدولية والإقليمية لإعادة الإعمار في غزة وتحسين الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المزرية وغير المستدامة في قطاع غزة. وقد كان الاتفاق الذي توصلت إليه الأمم المتحدة وقطر بشأن توزيع المعونة على غزة خطوة إيجابية في هذا الصدد. وندعو جميع الأطراف إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق.

وبالانتقال إلى الضفة الغربية، نشعر بالقلق إزاء استمرار حوادث العنف، بما في ذلك الاشتباكات الأخيرة بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن العنف والتحريض على الاستفزاز.

ويساورنا القلق إزاء الاعتقالات الأخيرة للناشطين الفلسطينيين الذين يطالبون بالشفافية في التحقيق المتعلق بقتل الناشط السياسي نزار بنات. وندعو السلطة الفلسطينية إلى ضمان حرية التعبير وحرية التجمع واختتام تحقيق شفاف في وفاة نزار بنات.

كما نشعر بالقلق إزاء النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، وكذلك عمليات إخلاء وهدم الممتلكات الفلسطينية في الضفة الغربية. وندعو حكومة إسرائيل إلى الامتناع عن المضي قدماً في هذه الأنشطة، لأنها تتعارض مع القانون الدولي.

في الختام، وبالنظر إلى التوترات على أرض الواقع التي تهدد استقرار الإسرائيليين والفلسطينيين أيضاً، أود أن أؤكد مجدداً على أهمية الجهود الدولية والإقليمية التي تدعم الطرفين لاتخاذ خطوات عملية لاستعادة الثقة والمساعدة على إعادة الإعمار والاستقرار في غزة وتهيئ أفقاً لإجراء مفاوضات مجدية. من الضروري أيضاً استئناف عملية المصالحة بين الفلسطينيين.

السيدة ميغيل (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته ومساعيه سعياً إلى إيجاد حل للأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

إن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، لا تزال واحدة من أهم قضايا السلام والأمن في العالم اليوم التي لم تحل بعد. وتعتقد سانت فنسنت وجزر غرينادين اعتقاداً راسخاً بأن الجهود المتعددة الأطراف، بما في ذلك جهود مجلس الأمن والمجموعة الرباعية، يمكن أن تسهم في تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وواصلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، خلال شهر آب/أغسطس، ممارستها غير القانونية واللاإنسانية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، فأصابت وقتلت مدنيين فلسطينيين، بمن فيهم أطفال، في انتهاك للقانون الدولي. ونكرر دعوتنا إلى توفير الحماية الدولية الفورية للشعب الفلسطيني، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. ومن الضروري أيضاً أن تحترم الأطراف المعنية شروط اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢١ أيار/مايو بغية منع حدوث مزيد من التصعيد في العنف على أرض الواقع.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار عمليات الهدم والمصادرة الإسرائيلية للمباني الفلسطينية في القدس الشرقية ومناطق الضفة الغربية المحتلة، مما أدى إلى تشريد الأسر الفلسطينية. وتمشياً مع موقفنا الطويل الأمد بشأن تلك المسألة، ندعو السلطات الإسرائيلية إلى وقف هدم المنازل والممتلكات الفلسطينية ومصادرتها، وفقاً لالتزاماتها بوصفها سلطة احتلال بموجب القانون الدولي الإنساني، وأن توقف سياسة بناء المستوطنات وتوسيعها.

وتظل الحالة الإنسانية المتردية في غزة مصدر قلق بالغ. ولا تزال العمليات الإنسانية تتأثر تأثراً شديداً بالحصار الإسرائيلي المفروض على غزة منذ ١٤ عاماً، مما يحد من إمكانية الوصول إلى الاحتياجات الإنسانية والإغاثة وإعادة الإعمار لتلبية احتياجات سكان غزة. ونكرر دعوتنا لإسرائيل إلى رفع الحصار الذي لا يزال يؤثر تأثيراً شديداً على جميع جوانب الحياة في غزة. وعلاوة على ذلك، ندعو مجلس الأمن إلى المطالبة بالسماح بدخول المعونة الإنسانية إلى غزة بدون قيود.

وعلى الجانب الأكثر إيجابية، نرحب بالاتفاق الأخير بين الأمم المتحدة وقطر على إعادة بعض الإعانات القطرية إلى غزة، ونشجع المجتمع الدولي على المساعدة في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية الوشيكة. وعلاوة على ذلك، نكرر دعوتنا الملحة المستمرة للمجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من أجل الوفاء بولايتها المتمثلة في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين.

ولا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين ملتزمة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل، وبإقامة سلام شامل في المنطقة، وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دولياً. ولا يسع المجلس، مع مسؤوليته عن السلم والأمن الدوليين التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، أن يتجاهل معاناة الشعب الفلسطيني بعد الآن. وعلينا أن نجد على وجه السرعة تسوية سلمية وعادلة ودائمة وشاملة للنزاع الرهيب.

السيد أوغي (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد ونسلاند على إحاطته.

لا يزال وفد بلدي يساوره القلق إزاء التطورات الأخيرة في المنطقة، والتي لا تبعث على التفاؤل فيما يتعلق بآمالنا عقب وقف إطلاق النار

الإسرائيلي – الفلسطيني في أيار/مايو. والأحداث التي لوحظت هذا الشهر، مثل أحداث الشهرين الماضيين، لا تزال تبعدنا عن تلك الآفاق المتفائلة، مخلفة هاجس العنف وعدم الاستقرار الذي يلوح في الأفق.

وفي هذا الصدد، نشدد على أن مصدر كل العنف والمعاناة اللذين يعاني منهما هذان الشعبان يكمن أساسا في استمرار سياسة الاستعمار الجامح التي تنتهجها إسرائيل على مدى عقود عديدة في الأراضي الفلسطينية، في تحد للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. علاوة على ذلك، فإن سياسة الاستيطان والظلم والتمييز ضد الشعب الفلسطيني هي التي تسبب السخط والثورة والعنف. إن الأحداث المأساوية التي وقعت في أيار/مايو الماضي وكذلك تصاعد الاحتجاجات في الأراضي المحتلة دليل واضح على ذلك الواقع، ويجب أن تحث مجلس الأمن على بذل كل ما في وسعه لإنهاء تلك السياسة وفقا لالتزاماته.

ويجب على المجتمع الدولي والمجموعة الرباعية وأعضاء المجلس والجهات الفاعلة الإقليمية التي لها تأثير على الأطراف الاستمرار في ممارسة الضغط اللازم للحفاظ على وقف دائم لإطلاق النار واستئناف عملية السلام من أجل التوصل إلى نهاية ناجحة لهذا النزاع.

وعلى الصعيد الإنساني، يرحب وفد بلدي بإعادة فتح السلطات المصرية لمعبر رفح، وتخفيف الحصار الذي تفرضه إسرائيل على استيراد السلع إلى غزة، وإعلان قطر عن استئناف مساعداتها المالية قريبا لآلاف الأسر المحتاجة في المناطق المحاصرة.

ولذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى أن يكون أكثر سخاء تجاه شعب غزة الذي يعاني. من الضروري توفير السبل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لمواصلة تقديم خدماتها الحيوية لآلاف الأسر الفلسطينية المحتاجة، خاصة عقب القصف الإسرائيلي خلال هذه الفترة من تفشي جائحة مرض فيروس كورونا.

ويجب على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تمتثل امتثالا تاما لمسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني لضمان رفاه السكان الخاضعين لسيطرتها وبقائهم.

في الختام، تؤكد جمهورية النيجر من جديد أن العودة إلى المعايير الدولية واستئناف عملية السلام التي تؤدي إلى تحقيق الحل المتمثل في وجود دولتين مستقلتين قادرتين على البقاء، وتتمتعان بالسيادة، تعيشان جنبًا إلى جنب في سلام وأمن، وحدهما يمكن أن يفضيان إلى حل دائم للأزمة.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرنا أن نرى وزير خارجية الهند يترأس جلستنا اليوم، ونشكر المنسق الخاص تورفينسلاند على إحاطته.

وتأمل كينيا أن يستمر اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢٠ أيار/ مايو. غير أن الزيادة الأخيرة في حوادث العنف والاشتباكات في الضفة الغربية، فضلاً عن التوترات المستمرة في الأسبوع الماضي في غزة، بما في ذلك على طول السياج، تبعث على القلق. وإذا لم يتم كبح جماحها، فإن مثل هذه الحوادث يمكن أن تتصاعد بسهولة إلى المستويات التي شهدناها في أيار/مايو، أو حتى إلى ما هو أسوأ من ذلك.

وتدين كينيا بشدة استمرار حماس وأي جماعة مسلحة في إطلاق الصواريخ من غزة ضد المدنيين والأهداف المدنية في إسرائيل. كما ندين جميع الهجمات الإرهابية والأعمال التي تؤدي إلى الإرهاب من جانب حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وغيرهما من الجماعات المسلحة. ونحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن الأعمال العدائية من أجل سلامة وأمن الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

ومن أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، من الأهمية بمكان أن تلتزم الأطراف بالتمسك بوقف إطلاق النار وأن تعمل بشكل إيجابي مع الأطراف الفاعلة الإقليمية، ومكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والمبعوثين الخاصين لجهود الوساطة التي تبذلها المجموعة الرباعية في الشرق الأوسط. وتواصل كينيا تشجيع جهود الوساطة الإقليمية الإيجابية، بما في ذلك تلك الرامية إلى تعزيز الوحدة فيما بين الفلسطينيين – لا سيما بعد تأجيل الانتخابات الرئاسية الفلسطينية.

ويشكل تصاعد موجة الإصابة بجائحة مرض فيروس كورونا، بما في ذلك التقارير عن سلالة دلتا المتحورة شديدة العدوى في قطاع غزة، مصدر قلق بالغ بالنظر إلى البنية التحتية الصحية الهشة أصلا، والتي تم تجاوز طاقتها الاستيعابية. وتشيد كينيا بجميع الجهود المبذولة لاحتواء تفشي الجائحة. من المشجع أن اللقاحات أصبحت متاحة الآن على نطاق واسع. ونحث على بذل جهد قوي لتعزيز التلقيح للتصدي للمعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة.

ولا تزال كينيا يساورها قلق عميق إزاء الحالة الإنسانية في قطاع غزة. وما زلنا ندعو إلى وصول المعونة الإنسانية دون عوائق، تمشيا مع القانون الدولي الإنساني. بالإضافة إلى ذلك، يجب تفعيل الأدوات القائمة للحماية من تحويل الموارد الإنسانية من قبل الجماعات المقاتلة.

ونرحب بالجهود الجارية من أجل تقديم حزمة إنسانية متكاملة في غزة. والاتفاق الأخير الذي تم التوصل إليه بين مكتب المنسق الخاص وقطر، بقيمة ٤٠ مليون دولار، لتوفير الأموال للأسر في غزة مبادرة جديرة بالترحيب.

وفيما نتطلع إلى توصيات الاجتماع القادم للجنة الاتصال المخصصة في أيلول/سبتمبر، تواصل كينيا الدعوة إلى تعزيز دور وتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من أجل معالجة مجموعة القضايا الأوسع نطاقا من التحديات الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وكما ذكرنا من قبل، فإن التطبيق العملي والتنفيذ الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) سيحتاجان إلى معالجة مختلف العناصر التي لها آثار على السلام والأمن والاستقرار، بما في ذلك مسألة المستوطنات، ووحدة الأرض، والآثار الاجتماعية والاقتصادية المباشرة للأعمال التي تنتهك جوانب القرار.

ولذلك، لا تزال كينيا تعارض توسيع المستوطنات القائمة والجديدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لأنها تنتهك القانون الدولي وتشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين.

وأختتم بياني بتشجيع الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، في كل قطاع وعلى كل المستويات، على ألا يدخروا جهدا في تعزيز مفاوضات الوضع النهائي المباشرة باعتبارها السبيل الوحيد المجدي لتحقيق السلام المستدام. ونرحب بالمشاركات على المستويات الوزارية التي وقعت مؤخرا التي ذكرها المنسق الخاص باعتبارها تطورا إيجابيا في هذا الصدد.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

لقد تصاعدت التوترات في الأرض الفلسطينية المحتلة مؤخرا، مما يلقي بظلاله على اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه قبل ثلاثة أشهر. وقد اشتبكت القوات العسكرية الإسرائيلية مع المتظاهرين الفلسطينيين على طول حدود غزة في مناسبات متعددة، مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا، بمن فيهم عشرات الأطفال. وعلاوة على ذلك، أسفرت عملية اعتقال قامت بها قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية عن مقتل عدد من الشباب الفلسطيني. ودعا المنسق الخاص فينسلاند إلى إجراء تحقيق في ذلك الصدد.

والصين يساورها قلق بالغ إزاء تلك التطورات وتحث جميع الأطراف، ولا سيما إسرائيل، على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وتجنب جميع أعمال العنف ضد المدنيين، والامتناع عن أي أعمال قد تزيد من حدة التوترات. وندعو إسرائيل إلى الالتزام الكامل بجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ووقف الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، ووقف هدم منازل الفلسطينيين وطرد الفلسطينيين من ديارهم.

لقد أدت الصدمة المزدوجة للنزاع ومرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات عاجلة لمد فلسطين بالمساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال الاستجابة لكوفيد-١٩ من خلال قنوات متعددة وأن يواصل دعم عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

وترحب الصين بتعاون قطر مع الأمم المتحدة لتقديم الإغاثة لأهالي غزة. ونحث إسرائيل على فتح نقاط الدخول ذات الصلة ورفع الحصار والتطويق عن غزة في أقرب وقت ممكن وإتاحة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية ومواد إعادة الإعمار بدلا من وضع العراقيل.

وما فتئت الصين تتابع عن كثب الحالة الإنسانية في فلسطين وقد قدمت دعما ملموسا لمكافحة الشعب الفلسطيني للجائحة. وفي آذار/مارس، تبرعت الحكومة الصينية ب ١٠٠ ٠٠٠ جرعة من لقاح كوفيد-١٩ لفلسطين وستتبرع بمليون جرعة أخرى في المستقبل القريب. وبالإضافة إلى ذلك، ستتشارك الصين مع مصر لتزويد الفلسطينيين في غزة بـ ٥٠٠ ألف جرعة من لقاح كوفيد-١٩ الذي يتم توفيره من منشأة ميدانية للقاحات تتخذ من مصر مقرا لها، والتي تم بناؤها بشكل مشترك بين البلدين. كما سنقدم ٢٠٠ ٠٠٠ جرعة من لقاح كوفيد-١٩ للأونروا.

إن النزاعات المتكررة بين فلسطين وإسرائيل ترجع إلى حد كبير إلى أن عملية السلام في الشرق الأوسط قد انحرفت عن المسار الصحيح وأن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لم تنفذ بفعالية وأن حق فلسطين في إقامة دولة قد انتهك مرارا وتكرارا. وذلك يبرهن مرة أخرى أن التسوية الدائمة للقضية الفلسطينية الإسرائيلية تكمن في حل الدولتين.

لقد طرح وانغ يي، عضو مجلس الدولة ووزير خارجية جمهورية الصين الشعبية، خلال زيارة قام بها إلى الشرق الأوسط الشهر الماضي، ثلاث أفكار بشأن تنفيذ حل الدولتين بغية كسر الجمود الحالي وترجمة توافق الآراء بشأن حل الدولتين إلى إجراءات ملموسة. وتدعو الصين إلى تعزيز سلطان السلطة الوطنية الفلسطينية ودعم وحدة الفلسطينيين والمصالحة فيما بينهم وتشجع فلسطين وإسرائيل على استئناف محادثات السلام على أساس حل الدولتين. ونرحب بالمفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين لإجراء محادثات مباشرة في الصين. وتدعو الصين كذلك إلى عقد مؤتمر سلام دولي بقيادة الأمم المتحدة يجمع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وجميع أصحاب المصلحة في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وتدعم الصين، بوصفها صديقا مخلصا للشعب الفلسطيني، دعوات فلسطين العادلة إلى الكفاح من أجل حقوقها الوطنية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة كاملة على أساس حدودها لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وسنواصل العمل مع المجتمع الدولي لتحقيق السلام والعدالة والالتزام بالإنصاف والضمير وممارسة تعددية أطراف حقيقية والدعوة إلى تسوية شاملة ومعقولة وعادلة للقضية الفلسطينية، فضلا عن تحقيق السلام الدائم في فلسطين وإسرائيل والمنطقة الأوسع في وقت مبكر.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أرحب بكم، وزير الخارجية، على طاولة مجلس الأمن. وأشكر السيد فينسلاند على إحاطته. والحقيقة هي أنه ينبغي لنا جميعا أن يساورنا القلق إزاء التوترات المتصاعدة بين إسرائيل وقطاع غزة خلال الأسابيع الأخيرة، وتعزز الإحاطة الشاملة التي قدمها تور فينسلاند ذلك الرأي. إن هشاشة وقف إطلاق النار تؤكد الحاجة الملحة - كما لو أن من بيننا في هذه الجلسة من بحاجة إلى تذكير - إلى معالجة الأسباب الجذرية لذلك النزاع.

فالعدد الكبير من الضحايا، بمن فيهم الأطفال، جراء أعمال العنف الأخيرة في الاحتجاجات على طول حدود غزة أمر غير مقبول، كما إننا ندين بشدة إطلاق البالونات الحارقة من غزة. فقد شهدنا بالفعل هذا العام خسائر فادحة للعديد من الأرواح، بما في ذلك وفيات الأطفال في غزة وإسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، قتل ١٣ طفلا في الضفة الغربية حتى الآن هذا العام نتيجة لذلك النزاع، وكثير منهم بذخيرة حية من قوات الأمن الإسرائيلية. إننا نتوقع من الحكومة الإسرائيلية أن تحاسب مرتكبي عمليات القتل تلك وأن تجري تحقيقات شفافة تحقيقا لتلك الغاية. فهناك خطر واضح من تصعيد أشد حدة، ونحث اليوم جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس والالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني المنطبقة على الأطفال في النزاعات المسلحة.

ونرحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة، بما في ذلك الاتفاق على توزيع مدفوعات المعونة القطرية على الأسر الضعيفة في غزة من خلال الأمم المتحدة. وتظل الحالة في غزة مزرية، وتتسم بمعدلات بطالة وفقر مقلقة وزيادة انعدام الأمن الغذائي وعدم كفاية الخدمات

الصحية لمواجهة التحديات التي تفرضها الجائحة. وبدون الأمل في مستقبل أفضل لسكان غزة، وخاصة للشباب في غزة، لا يمكننا أن نأمل في حل تلك المسائل بطريقة مستدامة.

فمن الضروري أن يمنح سكان غزة هذا الأمل وأن تمضي عملية الإعمار والتعافي قدما من دون إبطاء. وأكرر مناشدتنا للمانحين الدوليين أن يكثفوا الدعم، بما في ذلك من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وأود كذلك أن أشدد على ضرورة الإيصال الكامل والآمن من دون عوائق للمساعدات الإنسانية إلى غزة. ويجب التعجيل بالخطوات الإيجابية التي شهدناها في الأيام الأخيرة وتوسيع نطاقها. وأكرر دعوة أيرلندا إسرائيل إلى إنهاء حصارها غير القانوني، تمشيا مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

لقد أعرب أعضاء المجلس مرارا وتكرارا عن تأييدهم لتنمية دولة فلسطينية مستدامة وذات سيادة. ومن أجل جعل ذلك ممكنا، يجب أن نحافظ على إمكانية تحقيق حل الدولتين.

وتكرر أيرلندا دعوتها لإسرائيل لإنهاء جميع عمليات التوسع الاستيطاني، تمشيا مع القانون الدولي. ويظل يساورنا قلق بالغ إزاء تأثير المستوطنات وتزايد التقارير عن عنف المستوطنين ضد المجتمعات الفلسطينية. وندعو إلى وقف الهجمات على المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة فورا ومحاسبة المسؤولين عنها بوضوح.

إن عمليات الهدم، بما في ذلك في حمصة البقيع ورأس التين الشهر الماضي، فضلا عن التهديد بطرد الأسر الفلسطينية من منازلها، بما في ذلك في الشيخ جراح وسلوان والولاجة وأماكن أخرى في الضفة الغربية، جزء من اتجاه مثير للقلق العميق لتشريد الفلسطينيين والذي يجب ببساطة أن يتوقف. إننا نرفض أي محاولات لتقويض الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى زيادة حدة التوترات على الأرض.

وتشجع أيرلندا المجموعة الرباعية على تجديد جهودها لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. كما إننا نسلم بأهمية إجراء انتخابات فلسطينية في جميع أنحاء الأرض المحتلة وإعطاء صوت ديمقراطي للفلسطينيين ومضاعفة الجهود لتحقيق المصالحة بين الفلسطينيين وتجديد شرعية المؤسسات الوطنية.

وسنواصل القول بأن: من الضروري دعم المرأة الفلسطينية فيما يتعلق بحقها في المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية في جميع جوانب الحياة العامة والسياسية. ينبغي كفالة ذلك. تقع على عاتقنا جميعا مسؤولية رؤية ذلك يتحقق.

إن اعتقال وترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء بسبب ممارستهم حقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أمر غير مقبول. كما إن حرمانهم من الحق في التجمع السلمي أمر غير مقبول على الإطلاق. إننا ندعو إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى حماية تلك الحقوق الأساسية والالتزام بها.

وأخيرا نعلم جميعا، بعد عقود من الصراع والخسائر في الأرواح، أن الأسباب الكامنة وراء النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني لا يمكن حلها إلا بإنهاء الاحتلال غير القانوني الذي بدأ في عام ١٩٦٧. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال حل الدولتين، ومعاييره معروفة جيدا ومتفق عليها. فمن شأن ذلك أن يسفر عن دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية تتوافر لها مقومات البقاء ومتواصلة جغرافيا تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. إن ذلك في مصلحة الشعبين كليهما.

وبالرغم من العقبات، ستظل، بل ويجب أن تظل، تلك رؤيتنا وهدفنا المشترك، كما سبق أن حددنا في العديد من قرارات الأمم المتحدة، في أعمال مجلس الأمن والجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. سأرفع الجلسة الآن لكي يتمكن المجلس من مواصلة مناقشته للموضوع في مشاورات مغلقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.